

ومثله العادة والاول اسم مصدر عار ونفاور والاصل فيه قوله تعالى  
 ونفا ويل على البر والتقوى وهي مستحبة اصلها اعا وقد تجب  
 مع وجود الاجق بطلب ما لك العار ان كان لمصلحة احوه كاعارة  
 الثوب لرفع حق حيا وبر ومثلا وقد تعرف كاعارة الامة لخدمة اجنبي  
 ويكون العقد فاسدا وقد نكوه كاعارة العبد المسلم لخدمة كافركين  
 لا يمكن من استدامه ولا تدخلها الاباحة والحال بقدره مستس  
 وعار وصيغة وهذا التعريف الذي ذكره المش مشغل على هذه الاركان  
 الاربعة صريحا واشارة فالعبر اشار اليه بقوله اهل تتره ويلز مر  
 المستعير الذي هو اهل لمن يتبرع عليه والمعارن انما للمعير بقوله  
 بما يجعل الانتفاع به والصيغة اشار اليها بقوله ابا حدة الانتفاع  
 لان المراد بهما لفظا واحدا حقيقة واحدة كما اشار في الفرس والكتابة  
 بالنون **قول** في الاصحاح والافصح وقد تختلف ايضا **قول** ماخوذة  
 من عار اي من مصدر ان اريد الاستتقاق العودي والافلا **قول**  
 اذا هب اي وجبا سعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيار  
 لكثرة ذهابه وتغييره وماخوذة من التعاور وهو التناوب **قول**  
 لبره الخ قال الشيخنا ليس هذا من التعريف ولكن الشروط والاحاطة  
 ذكره في العقد المتين **قول** ولعله اشار به من اول الامر الي  
 انما جازع من الجانبين كإبائه التفرع به فهو بيان لحكمها من حيث  
 الجوانب **قول** ويشترط المعير صحة تبرعه اي بما يعبر لانها  
 تبرع بالمناقع وشروط المستعير صحة التبرع عليه بتلك المنفعة  
 لا نحو صيد محرم وجارية اجنبي ونحو ذلك **قول** وتكون مالا  
 لمنفعة ما يعبر اي ولو باجارة او وصية او اية كاعارة  
 الامام اموال بيت المال والتفقيه خلوتة في حق رباط ومدارسة  
 فهذا

وهذا الشرط معلوم مما تقدم ولا بد من كونه مختارا ايضا وشروط المستعير  
 التعيين وعدم الحجر نعمه فيصح له من وليه اذ لم تكن مضمونة  
 كاعارته من مستأجرة لا من مستعير والمستعير متينا المتقنة ولو  
 بغيره وشروط الصفة اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر فيكون  
 الفعل ولو على التراضي **قول** كصبي او مجنون اي او مجنون نفسه  
 تصح اعارة الصبي الصغير من نفسه او وليه لما لا يقصد من  
 منفعته فان لم يجزج اليها ولم تقابل باجرة ولذلك قيل المشاهير  
 الذي يعمى قال تولد غير اذن في هذه الحاجة مثلا هل يجوز  
 له ذلك او لا **فاجاب** بان كان يباين باجرة لا يجوز وان كان  
 لم يقابل باجرة وعذر رضي وليه جاز **قول** الا باذن المعير ويجوز  
 عن العارية ان عين له المستعير بمجرد الاذن الا بالعقد معه **قول**  
 وكما يمكن اي سهل **قول** الانتفاع به اي بما لا حيث كانت العارية  
 مطلقة او مؤقتة بل من يمكن فيه الانتفاع به كالمجيش الصغير  
**قول** جازت اعارته اي وما لا يمكن الانتفاع به من بيتا عينه  
 لا تجوز اعارته **قول** التلهو اي وكذا كالمحرم ومنه الحديث فلا يصح  
 كونه معارا ولا مستعيرا احتياطا **قول** وبتنا عينه اي وخرج اي  
 بيتا عينه الخ **قول** اعارة الشئ للمؤذن اي انه لا يوجد المؤذن  
 بدون ذهاب العين وبذلك فارق اعارة الثياب ونحوها وكذا  
 اعارة المطعم ولا كونه ونصح اعارته للطبخ على صورته ومثله النقد  
 المضرب على صورته بالثمنين به مالم يكن عري فانه يصح لانه  
 صار من الخلق كالسجما والجوان في كلامهم بمعنى الصحة وعدم  
 الحومة وان كرهت كاعارة واستعارة فزعاهم لخدمته لا لغيره  
 كلامه ولو جده بلا اعارة فهو خلاق الاولي وقيل كرهه **قول** انما